EURO-MEDITERRANEAN HUMAN RIGHTS NETWORK
RÉSEAU EURO-MÉDITERRANÉEN DES DROITS DE L'HOMME
الشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان

Arab Association for Human Rights
الجمعية العربية لحقوق الإنسان
האגודה הערבית לזכויות האדם

Adalah The Legal Center for Arab Minority Rights in Israel
عدالة المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل
עדאלה המרכז המשפטי לזכויות המיעוט הערבי בישראל

الاتحاد الأوروبيّ والأقليّة العربيّة الفلسطينيّة في إسرائيل

مُلخَّص تنفيذيّ

التزم الاتحاد الأوروبيّ وإسرائيل، ضمن خطّة العمل للعلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل في العام 2005، في ظلّ سياسة الجوار الأوروبيّة (ENP)، بالشروع في حوار سياسيّ وتعاون من أجل "تعزيز وحماية حقوق الأقليّات، بما في ذلك تعزيز الفُرَص السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة والثقافيّة لجميع المواطنين والمقيمين بشكل قانونيّ". لكن، وبعد خمس سنوات، لم يقتصر الأمر على عدم تحسّن وضع الأقليّة العربية الفلسطينية داخل إسرائيل فحسب، بل إنّه تفاقم أكثر فأكثر. وفي الواقع، باتت إسرائيل تصوّر الأقليّة –وباطراد- على أنّها تهديدٌ أمنيّ وديموغرافيّ، الأمر الذي يُضفي شرعيّةً على اتّخاذ تدابير استثنائيّة ضدّها. وتضمّ هذه التدابير تشريعًا تمييزيًّا يستهدف حقوق المواطنة الأساسيّة للمواطنين العرب، ويُطالب بالولاء للدولة اليهوديّة، ناهيك عن المحاولات المستمرّة لإقصاء الأحزاب السياسيّة العربية وأعضاء الكنيست عن المشاركة في الانتخابات، وتقديم لوائح اتهام جنائية ضدّ القادة السياسيين العرب عن نشاطاتٍ سياسيّة مشروعة.
يُبدي الاتحاد الأوروبي وعيًا حاسمًا للمشاكل التي يواجهها المواطنون العرب في إسرائيل -كما انعكس ذلك في التقارير المرحليّة لسياسة الجوار الأوروبية (ENP) التي قامت المفوّضية الأوروبيّة بنشرها- خصوصًا فيما يتعلّق بالتمييز في ممارسة حقوقهم المدنيّة والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافيّة. إلا أنّ الاتحاد الأوروبي لم يستغلّ بشكل كامل الوسائل المختلفة المُتاحة له والتي ستزوّده ببعض النفوذ.

- لم يشترط الاتحاد الأوروبي، أبدًا، ضمن علاقاته الثنائية مع إسرائيل، إجراء تحسينات ملموسة على وضع حقوق الإنسان في إسرائيل أو في المناطق الفلسطينية المحتلّة (OPT)، بما في ذلك حقوق الأقلية العربية الفلسطينيّة.
- لقد أخفقت جميع مؤسّسات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك البرلمان الأوروبي، في استخدام الدبلوماسية التفسيرية للتعاطي مع التمييز المُمارس ضدّ المواطنين العرب في إسرائيل.
- اِنخرط الاتحاد الأوروبي، في الأساس، في حوار سياسيّ مع إسرائيل حول الأقليّة العربيّة الفلسطينيّة على المستوى التقنيّ في إطار "مجموعة العمل الخاصة بالاتحاد الأوروبي وإسرائيل حول حقوق الإنسان"، التي تحدُّ أوجهُ قصورها من قدرةِ الاتحاد الأوروبي على إحداث تغيير ملموس.
- لقد حاول الاتحاد الأوروبي جسرَ افتقاره إلى الدعم السياسي للأقلية العربية الفلسطينية عن طريق ضخّ الأموال. غير أنّ التأثير الذي مارسه الاتحاد الأوروبي على حقوق الأقليّة عبر تقديم المساعدات، قد كبحته الكميةُ المحدودة من الأموال المُوجَّهة إلى إسرائيل (سواء أكان للدولة أم لمنظمات المجتمع المدنيّ)، ووُوجه، عدا ذلك، بعجز الاتحاد الأوروبي عن منع ممارسات تمييزية داخلية في إسرائيل من الامتداد إلى مساعدات الاتحاد الأوروبي والبرامج التعاونيّة.

إنّ سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الأقلية العربية الفلسطينية لا تختلف جوهريًّا عن سياساتها تجاه أقليات في دوَل جوار أخرى والتي يتمتّع الاتحاد الأوروبي معها بعلاقات تعاقدية مماثلة. وفي واقع الأمر، فإنّ حقوق الأقلية غير مُحدَّدة في المبادئ التوجيهية الخاصّة بالنشاط الخارجي للاتحاد الأوروبي. وبناءً على ذلك، لطالما كان الاتحاد الأوروبي حذرًا للغاية في الضغط على دول العالم الثالث بشأن حقوق الأقليّة. علاوةً على ذلك، فإنّ الغموض في موقف الاتحاد الأوروبي إزاء التوتّر القائم بين تعريف إسرائيل كدولة يهودية (أو دولة الشعب اليهودي) وتعريفها كدولة ديمقراطية، وعدم وجود قانون دوليّ صريح حول حقوق الأقليّات والممارسات الداخلية غير المتوافقة للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبيّ تجاه أقليّاتها هي نفسها، تتآلف معًا لتشكّل حصيلة أوجه القصور في سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الأقليّة العربية الفلسطينية في إسرائيل.

لقد أصبح الاتحاد الأوروبي أكثر نشاطًا في ما يتعلّق بأقليّات معيّنة في دول الجوار الشرقيّة أو في الدول المرشّحة للانضمام إليه. هنا، يعتبر الاتحاد الأوروبي أن حماية الأقليات مسألة شديدة الأهمية للحفاظ على استقرار المنطقة وأمنها. إضافةً إلى ذلك، فإنّ التطلعات السياسية لهذه

الدول والمتمثّلة في أن تصبح، في نهاية المطاف، أعضاء في الاتحاد الأوروبي، إلى جانب عضويّتها فيمجلس أوروبا وفي منظّمة الأمن والتعاون في أوروبا، منحت الاتحاد الأوروبي أكبر فسحة للإصرار على حماية حقوق الأقليّات في هذه البلاد.

إلى جانب واجب الاتحاد الأوروبي في التعاطي مع الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل بصفتها مسألةً من مسائل حقوق الإنسان والديمقراطية، هناك الواجب الإضافيّ المتمثّل بتعزيز السلام والاستقرار، والذي يتطلّب دعمًا نشِطًا لسياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الأقلية. لذلك، يحاجج التقرير بأنّ على الاتحاد الأوروبي، كذلك، أن ينظر إلى الأقلية من وجهة نظر الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، الذي تُعتبَر فيه الأقلية مركّبًا أساسيًّا. لقد كان الاتحاد الأوروبي يميل حتى الآن إلى تهميش أيّ نقاش مباشر حول الأقلية في سياق عملية السلام في الشرق الأوسط. لكن، مع تفاقم الصراع الذي أعقب انهيار عملية أوسلو، حاولت الحكومات الإسرائيلية مدّ روابط "سلبية" مختلفة بين الأقلية العربية الفلسطينية والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني. وأصرّت الحكومات الإسرائيلية الأخيرة على ضرورة ارتكاز عملية السلام في الشرق الأوسط على الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل كـ "دولة يهودية"، واقترح المسؤولون إجراء تبادل سكان بين إسرائيل ودولة فلسطين المستقبليّة، وهما تدبيران سيمنحان شرعية للتمييز ضد المواطنين العرب وسيقوّضان من مكانتهم كمواطنين إسرائيليين.

تمشّيًا مع هدفه المتمثّل في دعم السلام والأمن والاستقرار في الشرق الأوسط، اعتمادًا على تأسيس دولتيْن مستديمتيْن وآمنتيْن وديمقراطيّتيْن على امتداد حدود العام1967، فإنّ على الاتحاد الأوروبي الربط بين الأقلية والصراع، وتطبيق إستراتيجيّة للاتحاد الأوروبي قائمة على الحقوق تجاه الأخير تتضمّن إستراتيجيّةً معزّزة تجاه الأقليّة. كما يُحاجج التقرير بأنّ العلاقة الثنائية بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، إلى جانب الأدوات السياسية داخلها، لا تزال تُعتبر إطارًا سياسيًّا كافيًا للاتحاد الأوروبي للتعاطي مع وضع الأقلية، كما أنّ عليه أن يستخدمها بصورةٍ أكبر.
يتعيّن على الاتحاد الأوروبي، بشكلٍ خاصّ، ما يلي:

- أن يقوم، علنيًّا، بدعم وتعزيز المواطَنة الكاملة والمتساوية، وحقوق الأقليات المضمونة للأقلية العربية الفلسطينية. كما أنّ على الاتحاد الأوروبي أن يصرّح بوجوب ضمان حقوق أبناء الأقليّة ومواطنتهم بشكل كامل في ظلّ أيّة اتفاقيّة يتمّ التوصّل إليها بين إسرائيل والفلسطينيّين، وبأنّ مواطنتهم غير خاضعة للتفاوض.
- أن يقوم بتعزيز حواره السياسيّ مع إسرائيل حول الأقلية العربية الفلسطينية لضمان إحداث تقدّم ملموس على الأرض. يجب على الاتحاد الأوروبي ضمان إزالة المخاوف على أعلى المستويات السياسية وكذلك في كلّ العلاقات الثنائية مع إسرائيل، بما في ذلك في مجالات التعليم والتعاون الاجتماعي والنقل.
- أن يضمن تخصيص أموال المساعدات من الاتحاد الأوروبي إلى الأقلية العربية الفلسطينية، واستفادة الأقلية من مشاركة إسرائيل في برامج البحث والدراسة. يتعيّن على الاتحاد الأوروبي تجنّب تكرار أنماط التمييز في إسرائيل عبر مشاريع التوأمة في الاتحاد الأوروبي وتشجيع إسرائيل على اقتراح مشاريع توأمة تهدف إلى جعل تشـريع إسرائيل المناهض للتمييز مـنسجمًا مع مقدرات الاتحاد الأوروبي.
- أن يشترط تحسين علاقاته مع إسرائيل، بما في ذلك أية اتفاقية ثنائية جديدة، بإجراء تحسينات ملموسة على وضع حقوق الإنسان في المناطق الفلسطينية المحتلة وفي إسرائيل، بما في ذلك الأقلية العربية الفلسطينية في إسرائيل. ويتعيّن على البرلمان الأوروبي أن يستخدم قوّة التصويت التي يتمتّع بها لتحقيق هذه الغاية.